Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

قوانين الغابات الفرنسية في الجزائرية وانعكاساتها على سكان الريف – قانون جويلية 1874 أنموذجا.

French forest laws in Algeria and their repercussions on the rural Algerian population - July 1874 model law

عاطف سراج Atef SERRADJ شلالي عبد الوهاب Abdelouaheb CHELALI
جامعة العربي التبسي- تبسة، Larbi Tebessi University, Tébessa,
Atef.serradj@univ-tebessa.dz bahaba_che@yahoo.fr
المؤلف المرسل: عاطف سراج الإيميل: atef.serradj@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام : 2019-09-17 تاريخ القبول : 2019-12-05

ملخص:

عمد الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر إلى نهب ثرواتها المتنوعة، واستغلالها أبشع استغلال، كما سعى إلى سلب الجزائريين كل ممتلكاتهم، عن طري إصدار قوانين مراسيم تعسفية خدمت مصلحة الاستيطان بالدرجة الأولى، ومن تلك الثروات نجد قطاع الغابات، هذه الأخيرة التي كانت مصدر مهم في توفير حاجيات الجزائريين اليومية، ولإدراك فرنسا تلك الأهمية، سعت منذ بداية الاحتلال إلى سلبهم إياها عن طريق إصدار مراسيم وأمريات لتحقيق ذلك، إلى أن جاءت سنة 1874، حيث أصدرت فرنسا أول قانون غابي خاص بمستعمرة الجزائر، خاصة بعد تلك الحرائق التي شهدتها مقاطعة قسنطينة، متخذة من تلك الحرائق عذرا لإبعاد الجزائريين عن الغابات، ومثل كل القوانين الاستعمارية كان لقانون الغابات الصادر في جويلية 1874انعكاسات على المجتمع الجزائري ككل وسكان الريف بشكل خاص.

كلمات مفتاحية: الاستعمار، الجزائر، الغابات، قوانين الغابات، الاستغلال، الحرائق، سكان الأرياف.

Abstract :

Since its occupation of Algeria, French colonialism looted its diverse wealth and exploited it in the most horrible way. It also sought to rob the Algerians of all their possessions by issuing arbitrary decrees laws that served the interest of the settlements in the first place. Since the beginning of the occupation, France sought to rob them of them by issuing decrees and orders to achieve this, until it came in 1874, where France issued the first forest law for the colony of Algeria, especially after those fires in the province of Constantine, taking From T. The fires have an excuse to keep Algerians out of the forests, and like all colonial laws, the forestry law of July 1874 has implications for Algerian society as a whole and the rural population in

Keywords: Colonialism, Algeria, forests, forest laws, exploitation, fires, rural population.

1. مقدمة:

اكتست الغابة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي لسكان الريف الجزائري وحياتهم اليومية، فقد كانت توفر جميع المواد الأساسية التي احتاجها المجتمع لمختلف نشاطاته من بناء، تدفئة، طبخ ورعي المواشي وغيره من الأعمال الأخرى، كما وفرت المادة الأولية للعديد من الحرف والمهن، ونظرا لإدراك فرنسا لأهميتها في حياة المجتمع الجزائري، سارعت لبسط نفوذها عليها منذ السنوات الأولى للاحتلال حيث أسست مصلحة الغابات والمياه في سنة 1838م كلفتها بالعمل على إحصاء شامل للثروة الغابية في الجزائر والعمل بكل الوسائل لبسط النفوذ الاستعماري عليها، مستعينة بذلك بمجموعة من المراسيم والقوانين والتي من أهمها قانون جويلية 1874، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى استطاعت فرنسا بسط نفوذها على الغابات الجزائرية ؟ ماهي ظروف صدور قانون جويلية

1874؟ وما هو مضمونه؟ وكيف أثَّر على سكان الأرياف ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا في مقالنا هذا على المنهج التاريخي الوصفي، سعيا منا لوصف تأثيرات الاستغلال الاستعماري لتلك الغابات على المجتمع الريفي الجزائري.

وقد وضعنا خطة عمل تتكون من المحاور التالية:

- **مقدمة**
- **خصائص الغابات الجزائرية**
- **الاستغلال الاستعماري للغابات.**
- **قانون جويلية 1874.**
- **انعكاسات قانون الغابات 1874 على سكان الريف الجزائري.**
- **خاتمة.**

2. خصائص الغابات الجزائرية

1.2 الغابات الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية.

1.1.2 الغابات في الجزائر وأماكن توزعها

تُعرَف الغابة في المعاجم بأنها مساحة شاسعة تكتنفها الأشجار الكثيفة من كل جهة وتكون مرتعا لكل أنواع الحيوانات، وبالعودة للغابات الجزائرية نجد أن أغلبها كان منتشرة في إقليم التل والهضاب العليا على مساحة قدرها حوالي 3 ملايين هكتار [1]، غير أن المصادر الفرنسية اختلفت في هذا الإطار، حيث نجد أن لويس دي باديكور Louis de Badicour حينما تحدث عن مساحة الغابات الجزائرية في كتابه "الاستعمار في الجزائر وعناصره" حدد مساحة الغابات الجزائرية بحوالي 1250757 هكتار[2]، غير أن أحد مفتشي مصلحة الغابات والمياه المختصة في تسيير الغابات في الجزائر (سيتم التطرق لها في مبحث لاحق) والمدعو هنري لوفيبفر Henri Lefebvre قدم لنا إحصائيات هي أكثر دقة عن المساحة الإجمالية للغابات الجزائرية[3]، حيث قدر مساحتها ب 3 ملايين هكتار قسمها إلى 3 أقسام أساسية وهي كالتالي:

- 2.5 مليون هكتار خاضعة للإدارة الاستعمارية مباشرة وهي مقسمة قسمين، فنجد حوالي 1725000 هكتار تسير من طرف مصلحة الغابات والمياه مباشرة و 745000 هكتار تخضع لسيطرة الجيش الفرنسي في الجزائر.
- 77000 هكتار عبارة عن ملكية لبلدية أو تشترك فيها مجموعة من البلديات.
- 450000 أو 500000 هكتار ملكية خاصة مقدمة للمستثمرين[4].

ويتضح لنا من خلال أحد الخرائط التي أنجزت في العهد الاستعماري من طرف شوارزليه Schwaerzlé عن توزع الغابات الجزائرية في مارس من سنة 1847، أن الغطاء الغابي في الجزائر كان متوزعا أغلبه في الجهة الغربية كما نجد أيضا في الجهة الشرقية من الجزائر مجموعة معتبرة من الغابات مثل غابات الأوراس، كما نلاحظ أيضا أن كل الغابات تقع في الجهة الشمالية من الجزائر على اعتبار أن الجهة الجنوبية من الجزائر عبارة عن صحراء شاسعة[5].

وتتوزع تغطية هذه الغابات بين حوالي 50 في المائة لمنطقة القبائل، 2 في المائة للجنوب، أما 48% الباقية فتتوزع ما بين وسط وشرق الجزائر.

وتتألف الغابات الجزائرية من الآتي:

- الغابات الطبيعية بمساحة إجمالية تقدر: 1329400 هكتار.
- غابات تمت عملية إعادة تشجيرها بمساحة تقدر: 972800 هكتار.
- المراعي: 1844800 هكتار.
- المروج والمناطق المعشوشبة بمساحة تقدر: 2800 هكتار.

ونجد من الأنواع الرئيسية للأشجار التي تتألف منها هذه الغابات هي:

- 50٪ تتكون من الأشجار الصنوبرية، ممثلة أساسا من الصنوبر الحلبي، أشجار العرعر والأرز.
- 50٪ تتكون من أشجار بلوط الفلين chêne-liège والبلوط الأخضر chêne-verte والبلوط زين chêne-zeen[6].

ويتم التعرف على الغابات الجزائرية جزئيا من قبل مصلحة الغابات، وكذلك من قبل الضباط مهندسي المناجم. وفي كل يوم يمكن لمصلحة الغابات أن توسع دائرة التحقيقات التي تجريها، وإذا قارنا الجداول التي نشرت سنة 1849 مع جداول سنتي

1845- 1846، نلاحظ أن مساحة عدد كبير من الغابات تغيرت، كما أصبحت معروفة بشكل أكثر دقة[7].

2.2. الخصائص الطبيعية للغابات الجزائرية

تعتبر الغابات أحد أهم الموارد الاقتصادية والتي تعتمد عليها جل دول العالم، وبالنظر للمساحة الشاسعة التي تتربع عليها الجزائر والتنوع المناخي فيها، فلغاباتها خصائص طبيعية تميزها على باقي الغابات في العالم، وقد عرف الاستعمار الفرنسي ذلك. لذا سعى جاهدا لإبعاد الجزائريين عنها بشتى الوسائل والطرق وفيما يلي استعراض لبعض اهم الثروات الغابية التي تزخر بها الجزائر وذلك بالاعتماد على المصادر الفرنسية المكتوبة خلال الفترة الاستعمارية، نظرا للتغيرات المناخية التي شهدتها الجزائر من تلك الفترة غلى يومنا الحاضر والتي ربما تكون أثرت على طبيعة النباتات التي تتوفر عليها غابات الجزائر.

1.2.2 بلوط الفلين:

هو أحد أهم أنواع الأشجار المنتشرة في شمال افريقيا بشكل عام و الجزائر بشكل خاص، حيث تعتبر عمالة قسنطينة البيئة المثالية لنمو هذا النوع من الأشجار، وتنتشر أشجار الفلين في الجزائر على مساحة قدرتها المصادر الفرنسية بحوالي 1600000 هكتار، تمتد هذه المساحة ما بين الشريط الساحلي لتمر من خلال آقبو، خراطة، السمندو، قالمة وسوق أهراس[8].

وحسب الإحصائيات الفرنسية نجد أن 281402 هكتار من غابات الفلين فقط مستغلة من طرف الإدارة الاستعمارية من أصل المساحة الإجمالية له، ومن الملاحظ أن عمالة قسنطينة تحتوي وحدها على 231690 هكتار من المساحة المستغلة أي حوالي 83% من المساحة الإجمالية المستغلة من هذه الغابات[9].

2.2.2 شجر الأَرْزْ:

ويطلق عليها المختصون في علم النبات بشجر الأرز الأطلسي، تتوزع غابات الأرز في الجزائر على مساحة 24200 هكتار من عمالة قسنطينة وهي غابات منتشرة في منطقة الهضاب العليا وفي المناطق التي يكون ارتفاعها ما بين 1300 و 1900 متر فوق سطح البحر، فعلى سبيل المثال نجدها منتشرة على قمم جبال بوطالب بسطيف و جبال الأوراس[10].

تقدم شجرة الأرز الأطلسي التي تنمو في الجزائر نوعية جيدة من الأخشاب مقارنة بنظيرتها التي تنمو في لبنان[11]، كما تصل أعمار شجرة الأرز الأطلسي إلى عدة قرون وذلك استنادا إلى ارتفاعها وبعض الخصائص الأخرى التي تحتويها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

3.2.2 الحلفاء:

يمتد توزع هذا النبات الطبيعي في الجزائر على مساحة قدرتها المصادر الفرنسية بحوالي3975307 هكتار، منها 777770 هكتار موجودة ضمن المساحات الغابية التابعة لمصلحة المياه والغابات، وتنتشر الحلفاء في الهضاب العليا والسهوب وتتمركز بكثرة في المنطقة الوسطى والشرقية من الجزائر[12].

كما تصنف المساحات التي تنتشر فيها الحلفاء ضمن أملاك الإدارة الاستعمارية، أما تلك المساحات التي تكون قريبة من الغابات فهي تكون تابعة مباشرة لمصلحة المياه والغابات، كما نجد في بعض الأحيان بع المناطق التي تنتشر فيها نبات الحلفاء تكون مصنفة كملكيات جماعية للقبائل[13].

3. الاستغلال الاستعماري للغابات الجزائرية.

1.3 الاستغلال الاستعماري للغابات

قدمت الغابات الجزائرية أرباح هائلة للاستعمار الفرنسي و اقتصاده الذي بدأ في استغلالها منذ سنة 1830، غير ان الاحتلال الكلي للبلاد و احكام السيطرة عليها وضعف شوكة المقاومة في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ادى الى اطمئنان الفرنسيين على وجودهم الاستعماري و من ثم الشروع في استغلال أقصى ما تتيح لهم أرض الجزائر من ثروات، وقد توزع هذا الاستغلال على فئتين أساسيتين هما: الإدارة الاستعمارية والمعمرون الذين حضوا بامتياز استغلال مناطق غابية محددة، أما بالنسبة للإدارة الاستعمارية فنجد أنها وضعت برنامجا ضخما لاستغلال الخشب، فمثلا سنة 1884م. رصدت نفقات قدرت بحوالي ب 15 مليون فرنك لمساحة غابية

تقدر بـ 103.000 هكتار، واتبعتها بقوانين تهدف الى خدمة و ازدهار هذه الصناعة، ومن ناحية اخرى تم كراء مساحات غابية للأوربيين وهذا ما توضحه العديد من المصادر المتخصصة في هذا الموضوع، أما القبائل المجاورة للغابات فقد أتيح لبعضها امكانية الرعي حيث يعطى لهم حق الاستغلال كتعويض في حالة تحويلهم من مواقعهم الاصلية التي كانوا مستقرين بها.

وبالعودة لبعض المصادر الفرنسية في هذا الموضوع نجد أنها عقدت مقارنة بين عائدات الغابات الفرنسية بنظيرتها بالجزائر لإبراز الاهمية الاقتصادية لهذه الاخيرة ففي فرنسا يقدم 1.000.000هـ من الغابات عائدا من الارباح 25 مليون فرنك بعد استهلاك نفقات تقدر ب 13 فرنك، بينما الغابة بالجزائر سنة 1890م اعطت نفس المساحة 4.9 مليون فرنك بعد استهلاك نفقات تقدر ب 1.8 مليون فرنك، و بالمقارنة فان الغابات في الجزائر تقدم ربحا يقدر بضعفي قيمة النفقات في الوقت الذي تقدم فيه الغابة الفرنسية اقل من الضعف.

و مع بداية القرن العشرين استمر استغلال الغابات الجزائرية بصورة اوسع و بشكل متزايد الحجم وهو ما تترجمه العائدات و الارباح ففي 1902م 6.5 مليون فرنك و ارتفعت سنة 1905 م الى 6.5 مليون فرنك ثم الى 08 مليون فرنك سنة 1908م. ونشرت احصائيات سنة 1916 م عن مصلحة المياه و الغابات جاء فيها ان الغابات الجزائرية تنتج 500.000 طن من الخشب و 100.000 طن من الفحم و العنصر الاكثر انتاجية يتمثل في الفلين الذي تبلغ مساحته في الجزائر 440.342 هـ تفع اغلبها في عمالة قسنطينة و تصل قدرات الجزائر الى امكانية تقديم ما يعادل ربع الانتاج العالمي من الفلين[14].

ومن أجل ضمان الاستغلال التام للغابات وإبعاد الجزائريين عنها، عمد الاستعمار الفرنسي إلى القيام بمجموعة من الإجراءات القمعية، كان أهمها الذهاب لإصدار مجموعة قوانين بالإضافة إلى إنشاء مصلحة الغابات والمياه، إن من أهم القوانين والمراسيم التي أقرها الاستعمار الفرنسي في مجال الغابات والتي كان هدفها الأساسي إبعاد يد الجزائريين عن استغلال هذه المادة الأساسية في حياتهم اليومية نجد ذلك القانون الذي صدر في جويلية من سنة 1874م، هذا الأخير والذي جاء بعدما انتشرت الحرائق في الغابات الجزائرية والتي اعتبرتها الإدارة الاستعمارية فعلا متعمدا من طرف الجزائريين خاصة أولئك القاطنين بجوارها[15].

2.3. مصلحة الغابات والحرائق

إن موضوع حرائق الغابات والسياسة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ضد الجزائريين بسببها لوحدها تستحق دراسة كاملة، لذلك سنحاول في هذا المقال التطرق لبعض النماذج عن الاعتداءات التي ارتكبتها الإدارة الاستعمارية ممثلة في مصلحة الغابات والمياه ضد الجزائريين والتي كان أقصاها سياسة حجز الأراضي و تلك الضرائب الباهظة التي دفع ثمنها شكان الأرياف عامة والذين قطنوا بجوار الغابات بصفة خاصة[16].

بالعودة لتاريخ السياسة الاستعمارية في مجال الغابات نجد أنها بدأت بتطبيق قانون الغابات المعمول به في فرنسا على الغابات الجزائرية منذ بداية الاحتلال حيث يرجع الكثير من المختصين في هذا المجال تطبيق ذلك القانون إلى عام 1936م، رغم أن هذا القانون لا يمكن تطبيقه في الجزائر وهذا بشهادة العديد من ضباط مصلحة الغابات والمياه في حد ذاتهم، حيث يورد العديد منهم سبب ذلك إلى قلة المساحات الغابية في الجزائر مقارنة بفرنسا مع وجود كثافة سكانية عالية في الغابات عكس فرنسا التي نادرا ما نجد سكانها يقطنون داخل أو في جوار الغابات[17].

عملت مصلحة الغابات والمياه منذ بداية نشاطها في الجزائر على توسيع نفوذ الإدارة الاستعمارية على أراضي الجزائريين باستعمال شتى الطرق والوسائل، ولعل أهم تلك الطرق كان سياسة حجز الأراضي، هذه السياسة التي استغلتها الإدارة الاستعمارية مع كل حريق شب في إحدى الغابات، وما يؤكده جول فيري سنة 1892 حين صرح بأن الحجز هو الوسيلة الوحيدة والأنجح للإدارة الاستعمارية للاستيلاء وتوسيع نفوذها على الأراضي في الجزائر لدعم سياستها الاستيطانية[18].

إن ما يؤكد تصريح جول فيري الأخير هو أول قانون الخاص بالغابات الجزائرية والذي صدر سنة 1874م، والذي نص على أن حرائق الغابات تعتبر من بين الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى حجز الأراضي، حيث قد ها القانون لمصلحة الغابات حق سلب الجزائريين أراضيهم، وهذا ما جعلها تصطدم بصراع

مع الجزائريين خاصة أولئك الذين يقطنون المناطق الجبلية حيث أصبحت تضايقهم السياسة المنتهجة من قبل مصلحة الغابات والمياه التعسفية، خاصة بعدما صادرت أكثر من 2 مليون هكتار من الأراضي الغابية منذ بداية الاحتلال[19]، هذا وقد كان لشركات استغلال الفلين دور كبير في تأزم حياة سكان المناطق الجبلية والقاطنين بمحاذاة الغابات، حيث استغلوا الحرائق كذريعة للحصول على المزيد من الأراضي بأقل تكلفة[20].

وبالعودة لبعض المصادر الفرنسية التي تحدثت عن موضوع الحرائق نجد أن أغلبها قد برأ الجزائريين من تلك الحرائق، حيث أكد جورج غرافيوس أن الكثير من الحرائق كان سببها إما الحرارة الشديدة والجفاف الذي كان يجتاح العديد من المناطق، كما نفى أن تكون كلها أعمال إجرامية كما ادعت العديد من الأطراف خاصة الشركات التي كانت تستغل تلك الغابات، هذا وقد أكد أن العديد من الحرائق كان سببها الأوروبيون أنفسهم بسبب قلة حذرهم ومبالاتهم[21].

هذا وقد شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية العديد من الحرائق الأخرى والتي دفع ثمنها الفلاحين والقاطنين بمحاذاة الغابات، رغم عدم تسببهم فيها ومن أهمها تلك التي حدثت سنة 1865م بسهول المتيجة وهضاب قسنطينة، حيث بسببها طالب الأوروبيون بتعويضات كبيرة تدفع في شكل غرامات قدرتها بعض المصادر بحوالي 9 مليون فرنك فرنسي، كما طالبوا أيضا بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية على الجزائريين، كما اندلعت سنة 1881م حرائق أخرى ببلدية عزابة أدت إلى معاقبة حوالي 46 قبيلة بسببها رغم عدم توفر أي دليل لدى الشركات الاستغلالية وكذا لدى الإدارة الاستعمارية تثبت تورطهم في نشوب تلك الحرائق كما تم بسببها حجز ما يقارب 42 ألف هكتار من أراضي سكان هذه المنطقة[22].

4. القانون الغابي الاستعماري: جويلية 1874

1.4 ظروف صدوره:

بالعودة لظروف صدور هذا القانون تجدر الإشارة لمجموعة الحرائق التي نشبت في الجزائر سنة 1843م، حيث أصدر الجنرال بيجو أمرية هدفت إلى التحقيق حول أسباب الحرائق المندلعة بجوار الغابات، والتي أرجع سببها إلى استغلال الجزائريين لها، محملا إياهم مسؤولية حمايتها من تلك الحرائق وكذا من ما أطلق عليه الاستغلال العشوائي لها[23]، حيث اعتبر في أمريته أن تلك الحرائق هي بمثابة عمل عدائي وحربي ضد الجيش الفرنسي تنجر عنه متابعات قضائية وعقوبات قاسية تمس بالدرجة الاولى القبائل القاطنة بجوار الغابات، ومن تلك العقوبات التي أقرها الجنرال بيجو في أمريته السجن والإبعاد وكذلك فرض غرامات مالية أرهقت كاهل الجزائريين، وكذا مصادرة أراضيهم وثرواتهم الحيوانية[24].

إن المتتبع لكل هذه الإجراءات المتخذة من طرف الجنرال بيجو في هذه الفترة يلاحظ أنها جاءت بدرجة أولى لدعم السياسة الاستيطانية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية بداية الاحتلال، هذا وقد تدعمت تلك الإجراءات بقوانين ومراسيم تشريعية أخرى حيث نجد في نوفمبر من سنة 1845م صدور مرسوم أعلن بموجبه أن ملكية الغابات الجزائرية تعود للإدارة الاستعمارية في حال عدم تقديم عقود ملكية لها صادرة قبل تاريخ 05 جويلية 1830[25]، وهنا نلاحظ خبث الإدارة الاستعمارية، حيث أن الغابات الجزائرية كانت ملكيتها تعود إلى القبائل والأعراش خلال العهد العثماني ولا عقود ملكية لها.

وبتتبع بعض المراسيم الاستعمارية التي مست قطاع الغابات في الجزائر نجد المرسوم الصادر في فيفري 1870، والذي بموجبه منحت السلطات الاستعمارية المناطق الغابية التي مستها الحرائق إلى المعمرين لاستغلالها بدون مقابل، كما منحتهم العديد من المناطق الأخرى بجوار الغابات وبداخلها بأثمان زهيدة جدا، وقد جاء هذا المرسوم مكملا للقوانين العقارية التي أصدرتها فرنسا في سنوات سابقة، فقد أوضح هذا المرسوم أن الحرائق التي تمس الغابات الجزائرية هي أحد الأسباب الأساسية لحجز الأراضي الخاصة بالجزائريين، وقد فرضت بموجبه عقوبات قاسية في حقهم خاصة إذا اندلعت تلك الحرائق في الأراضي المستغلة من طرف شركات الامتياز والتي منحت لها لاستغلالها، وهذا ما استغله المعمرون أصحاب امتيازات استغلال المناطق الغابية لصالحهم، حيث صاروا يعمدون إلى إشعال حرائق عمدا بجوار ممتلكاتهم وإلصاق التهمة بالجزائريين، سعيا منهم إلى زيادة حجم امتيازاتهم والحصول على تعويضات مادية معتبرة من طرف الإدارة الاستعمارية، كما طبق بموجب هذا المرسوم مبدأ

المسؤولية الجماعية على الجزائريين وقد تجسد ذلك على إثر تلك الحرائق التي اندلعت في المتيجة وهضاب قسنطينة، وقد اضطرت الإدارة الاستعمارية التنازل عن المساحات الغابية التي مستها الحرائق لصالح المعمرين خاصة بعد تزايد أعدادها والمطالبات العديدة بدفع تعويضات قدرت تقريبا بحوالي 9 ملايين فرنك فرنسي[26].

لقد كان للحرائق التي اندلعت في مقاطعة قسنطينة سنة 1873، والتي أدت إلى اتلاف قرابة 75 ألف هكتار من الأراضي الغابية تداعيات قاسية ضد الجزائريين، حيث تم تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية على كل القبائل القاطنة بجوار المساحات التي مستها الحرائق، حيث أصدر الحاكم العام **ألفريد شانزي** أما باعتقال حوالي 144 شخصا اشتبه في تورطهم في تلك الحرائق، حيث تم تطبيق أقصى العقوبات عليهم فحكم على بعضهم بالإعدام والبعض الآخر بالسجن والأعمال الشاقة، وبعد تلك الحرائق تم تشكيل لجنة اجتمعت بمدينة عنابة برئاسة أحد قضاة محكمة الجزائر وذلك لدراسة مجموعة من الإجراءات الردعية لمسببات تلك الحرائق حيث تم الاتفاق على إصدار قانون غابي خاص بالجزائر وهو قانون جويلية 1874[27].

2.4 مضمونه:

يعتبر قانون جويلية 1874 أول قانون غابي أصدرته الإدارة الاستعمارية يخص الجزائر، وقد جاء بعد العديد من المحاولات لتطبيق قانون الغابات الفرنسي على الجزائر، وقد جاء هذا القانون بعد الحرائق التي مست الغابات الجزائرية، حيث يمكن القول أن هذا القانون جاء لإخضاع سكان المناطق الجبلية باعتبارهم كانوا بعيدين عن سلطة الاستعمار الفرنسي، وكانوا أكبر تهديد لها من خلال التمردات التي كانوا يقودونها، وقد وسع هذا القانون من صلاحيات مصلحة الغابات والمياه والتي أوكلت إليها مسؤولية تسيير المناطق الغابية في الجزائر.

وقد جاء قانون 17 جويلية 1874 في النشرية الرسمية للحكومة العامة للجزائر بعنوان: "قانون بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحرائق في المناطق الغابية في الجزائر"، وقد شكل من 11 مادة أساسية، حيث تضمن هذا القانون جميع التدابير العقابية التي ستفرض على المتسببين في الحرائق داخل وبجوار المناطق الغابية في الجزائر، من حجز للممتلكات وفرض غرامات مالية والعقوبات الجماعية، كما أعطى هذا القانون لمصلحة الغابات والمياه الحق في القيام بمسح للأراضي الغابية وتوفير مساحات كبيرة منها لصالح الجيش الاستعماري لاستغلالها في أغراض حربية[28].

بالعودة لنص القانون نجد أن المواد التي تضمنته تحدثت بصراحة عن التدابير الوقائية التي اتخذتها فرنسا ضد مستغلي الغابات، حيث جاء في المادة الأولى منه " في كل عمالات الجزائر، ومن الفترة الممتدة من 01 جويلية إلى غاية 01 نوفمبر من كل سنة، يمنع منعا باتا إشعال أي نار على بعد 200 متر من المناطق الغابية، مهما تنوعت أسبابها من صناعة الفحم أو استخراج القطران وغيرها، وهذا القرار يطبق على كل مستغلي الغابة سواءً ملاك أو أشخاص، كما أن استخدام النار في الأكواخ والملاجئ الخاصة بالجزائريين يجب أن يخضع للوائح الإدارية المعمول بها وفق هذا القانون"[29].

ومن الملاحظ من خلال المادة الأولى من هذا القانون أن الإدارة الاستعمارية منعت استعمال النار في فترات الصيف والتي عادة تمتاز بالجفاف و الحرارة الشديدة، مما يجعل انتشار النيران أسهل في حال حدوث حريق، غير أنها لم تكتفي بذلك بل ذهبت لمنع القاطنين داخل وبجوار الغابات من إشعال النار والتي تعتبر عنصرا أساسيا في حياتهم، إذ يتم استغلالها للطهي و إنارة الأكواخ، إلا بتصريح يتحصل عليه من الإدارة الاستعمارية.

أما بالنسبة للمادة الثانية من هذا القانون، فقد حددت التدابير الوقائية التي يجب أن تتوفر في الغابات وبمحاذاتها وذلك للسماح باستغلالها واستعمال النيران بجوارها أو ضمنها، وقد جاء في نص هذه المادة ما يلي: "لا يجوز لأحد خلال نفس الفترة (أي من الفترة المذكرة في نص المادة الأولى)وداخل دائرة نصف قطرها أربعة كيلومترات من الغابات أن يشعل النار ما لم يحصل على إذن صريح من السلطة الإدارية المحلية، حيث سيحدد التصريح تاريخ ووقت استعمال النيران على أن يتم إنشاء مجموعة من الخنادق والتي من شأنها حماية المناطق الغابية من انتشار النيران، وسيتم نشر هذا القرار في المناطق والقرى المجاورة للغابات، وستمنح لمصلحة الغابات والمياه جميع الصلاحيات اللازمة لأخذ التدابير التي تراها ضرورية من أجل منع انتشار الحرائق على مستوى تلك الغابات"[30].

يمكن القول بأن المادة الثانية من هذا القانون جاءت بمجموعة من التدابير التي من شأنها الحد من عمليات اشعال النيران العشوائية بجوار الغابات، كما منح لمصلحة الغابات والمياه كامل الصلاحيات اللازمة لتطبيق هذه التدابير، غير أنه من الملاحظ أن نص هذه المادة لم تحدد تلك الصلاحيات الممنوحة لهذه المصلحة، بل تركت المجال مفتوحا أمامها لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة وها ما ستستغله هذه الهيئة المسؤولة عن الغابات في استبداد الجزائريين و إثقال كاهلهم بمختلف العقوبات التي تراها هي مناسبة.

أم بالنسبة لبقية المواد التي جاء بها قانون الغابات الصادر في جويلية 1874، فقد أعطت المادة الثالثة من نفس القانون الحاكم العام للجزائر كامل الصلاحيات لتجنيد ضابط أو مجموعة من الضباط الفرنسيين، وقادة القوة العمومية لمساعدة أعوان مصلحة الغابات والمياه في حماية الغابات من الحرائق، وستمنح لهم جميع الصلاحيات من الإدارة الاستعمارية لتطبيق كل الإجراءات القانونية والإدارية التي يرونها تساعد على الحد من حرائق الغابات[31]، أما بالنسبة للمادة الرابعة فقد نصت وبصريح العبارة أن كل القاطنين بجوار المساحات الغابية سيخضعون لرقابة السلطات الاستعمارية، كما أنه في حالة اندلاع أي حريق وعدم مساندة الأوروبيين والجزائريين لحراس الغابات في إخماده، فإن الحاكم العام وبموجب هذا القانون سيفرض عقوبات حددتها المادة 08 من نفس القانون والتي أقرت غرامات مالية إجراءات قانونية في حق المقصرين في حماية الغابات، حيث أقرت هذه الأخيرة أنه في حالة وجد تقصير من الأوروبيين أو الجزائريين فإن العقوبة التي تفرض هي غرامة تتراوح قيمتها ما بين 20 إلى 500 فرنك[32]، أو السجن لمدة تتراوح ما بين 6 أيام إلى ستة أشهر، دون سحب امتيازات الاستغلال من المعمرين في حالة تقصيرهم[33].

وبالعودة للمادة الرابعة والثامنة من نص هذا القانون نجد أن الإدارة الاستعمارية قد فرضت مجموعة من التدابير في حق الجزائريين والأوروبيين على حد سواء، غير ان بتتبع مراحل تطبيق هذا القانون نجد أنه كان مجحفا في حق الجزائريين، حيث بالعودة لتاريخ الحرائق وهذا ما ذكرته سابقا نجد أن المعمرين تعمدوا إشعال حرائق في بعض المناطق، خاصة تلك التي كانت بجوار المناطق التي كانت لهم امتيازات استغلالها، مستهدفين بذلك الحصول على تعويضات مالية من الغرامات التي كان يدفعها الجزائريون وكذلك توسيع مساحات الغابات التي كانت تمنح لهم لاستغلالها، كما زاد من معاناة الجزائريين بفرضه غرامات جديدة إضافة غلى مكان يدفعه من غرامات قديمة وذلك لإخضاعهم وإبقائهم تحت سيطرة الإدارة الاستعمارية بشكل عام ولخدمة مصالح المعمرين الأوروبيين بشكل خاص.

كما تم التأكيد على فرض غرامات وعقوبات أخرى تطبق بشكل جماعي على كل القبائل القاطنة بجوار المناطق التي تندلع فيها الحرائق، تهدف أساسا إلى إعادة إصلاح الأضرار الناجمة عن تلك الحرائق، وهذا ما نصت عليه المادة 5 و6 من قانون جويلية 1874، حيث تحدد تلك العقوبات أو الغرامات من قبل الحاكم العام أو مجلس الحكومة على أساس محاضر وتقارير تقدم من طرف حراس الغابات والسلطات المتعاملة معهم، لتدفع بعدها تلك الغرامات إلى خزينة الدولة والتي ستستعملها لاحقا في إعادة تشجير المناطق المتضررة وكذا تعويض خسائر المعمرين أصحاب الامتيازات في استغلال تلك المناطق[34]، كما تم حظر الرعي أو استخدام الغابات التي مستها الحرائق لمدة ست سنوات على الأقل.

عملت الإدارة الاستعمارية ظاهريا من خلال إصدار هذا القانون إلى حماية الغابات الجزائرية من الحرائق العشوائية التي كانت تندلع فيها، فقد ركز أساسا على تحديد أسباب الحرائق وكيفية محاربتها والتقليل منها، كما منح مصلحة الغابات و القضاء الصلاحيات اللازمة لمتابعة المتسببين فيها، غير أنه كان له أهداف أخرى تمثلت أساسا في إخضاع الجزائريين خاصة أولئك الذين كانوا يعيشون في الجبال وبجوار الغابات لسلطة الإدارة الاستعمارية، وذلك لبعدهم عن المدن والتجمعات السكنية، كما كان لعدم تحديد العقوبات المفروضة على المتسببين في تلك الحرائق بدقة ومنح الشرطة و حراس الغابات كامل الصلاحيات في التصرف ومعاقبة المتورطين وحتى أولئك المشكوك في تورطهم نتائج وخيمة على الجزائريين من حيث إثقال كاهلهم بضرائب جديدة وسلبهم كل وسائل عيشهم.

3.4 أهدافه:

إن أي قانون تصدره الإدارة الاستعمارية له هدف معين، وبالعودة إلى تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، نجد ان كل المراسيم والقوانين التي أصدرتها جاءت خدمة لسياستها الاستيطانية في الجزائر، وكذلك لدعم اقتصادها ونهب ثروات الجزائر، وبالعودة لقانون الغابات الاستعماري الصادر في 17 جويلية 1874 نجد أنه جاء كامتداد لقانون الأهالي، هذا الأخير الذي أقر مبدأ المسؤولية الجماعية في السياسة العقابية التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين، فنجد أن اهتمامات فرنسا بالغابات الجزائرية لم تكن فقط بسبب الثروات التي تحتويها مقارنة بما توفره لهم تلك الموجودة في فرنسا، بل تعدتها إلى محاولة فرنسا لإخضاع سكان المناطق الجبلية والأرياف الذين كانوا بعيدين عن سلطتها، هؤلاء الذين كانوا كالشوكة في حلق فرنسا منذ الحملة الفرنسية على الجزائر وبداية توسعها في المناطق الداخلية، حيث بالرجوع لتاريخ المقاومات الشعبية، نجد أن نسبة كبيرة قادة المقاومات وجنودها كانوا من سكان تلك الأرياف التي كانت تقتات مما توفره لهم الأرض وبصفة خاصة الغابات، فعملت فرنسا على سلبهم مصدر أرزاقهم[35].

إن قانون 17 جويلية 1874 يعتبر من أخطر القوانين الاستعمارية التي صدرت في مجال مصادرة الأراضي وتشجيع الاستيطان الأجنبي على أرض الجزائر، فالانعكاسات الاقتصادية التي يتركها على المجتمع الجزائري تعتبر هينة مقارنة بما يتركه على الجانبين الاجتماعي والانساني من آثار خطيرة، حيث دعم هذا القانون بجميع مواده مبدأ المسؤولية الجماعية في العقاب، والتي أصلا كانت تطبق على الجزائريين بعد صدور قانون الأهالي وكانت له انعكاسات خطيرة على وحدة القبيلة الجزائرية والتي لطالما كانت متماسكة ككتلة واحدة، فضلا على أن هذا القانون منع كل استعمال للغابات مهما كان، والمعروف هنا أن الجزائريين كانوا يستخدمون الغابات في حياتهم اليومية فعلى سبيل المثال كان يستخرج منها الفحم والغراء والكثير من المواد الأخرى والتي تعتبر أساسية في حياة الجزائريين، ولم تكتفي الإدارة الاستعمارية فقط بهذا، بل تعدته إلى درجة منع الرعي خاصة في تلك الغابات التي مستها الحرائق، كما أكدت على أن أي إضرام للنيران داخل أو بالقرب من أي غابة خلال فترات الصيف وبالضبط من تاريخ 01 جويلية إلى غاية 01 نوفمبر من كل سنة، سيترتب عنه متابعات قضائية وعقوبات متنوعة بين غرامات مادية وقد تصل إلى السجن[36].

يمكن القول بأن قانون 1 جويلية 1874 قد قدم لمصلحة الغابات والمياه فرصة ثمينة لسلب الجزائريين مصدر رزقهم[37]، فعلى الرغم من سياسة الحجز قد بدأ تطبيقها مع بداية الاحتلال، ثم تم تقنينها بموجب قرار 01 ديسمبر 1840، لتدعمها الإدارة الاستعمارية بعد سنوات قليلة بأمرية 31 أكتوبر 1845، إلا أنه في قانون الغابات الصادر في جويلية 1874، نجد أن الإدارة الاستعمارية قد وسعت من أسباب الحجز، فاعتبرت حرائق الغابات أيضا احد الأسباب الأساسية للحجز، فنجد أن المادة السادسة منه قد صرحت أنه في حالة ثبوت تورط الجزائريين في نشوب حريق، فإن الإدارة الاستعمارية ستطبق عليهم الإجراءات السارية المفعول والمنصوص عليها في أمرية 31 أكتوبر 1845، حيث سيتم اعتبار ذلك عملا معاديا لسلطة فرنسا في الجزائر، ومما شك فيك أن تطبيق هذا القانون كان أحد الأسباب الأساسية لاحتدام الصراع بين سكان المناطق الجبلية الذين وجدوا أنفسهم في ضيق شديد نتيجة للإجراءات التعسفية المتخذة من طرف مصلحة الغابات خاصة بعدما أصبحت تشرف على أكثر من 40 مليون هكتار من المناطق الغابية الجزائرية[38]، هذه الأخيرة أرغمت العديد من الجزائريين على ترك مساكنهم وأراضيهم والتوجه نحو المدن والمناطق الداخلية وكذا الهجرة نحو بلدان أخرى في بعض الحالات[39].

5. انعكاسات قانون الغابات جويلية 1874 على سكان الريف الجزائري:

تعتبر الأرض اهم حافز لجلب الاستيطان لمنطقة مستعمَرَة، وهذا ما أدركته السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ أول يوم وطئت أقدامها أرض الجزائر، وقد استملت في سبيل ذلك كل الوسائل التعسفية لتجريد الجزائريين من أراضيهم، ولمك تكتفي الإدارة الاستعمارية بسلب الجزائريين أراضيهم الخصبة فقد، بل طاردتهم غلى المناطق الجبلية والغابية، والتي فر إليها الكثير منهم هربا من السياسات التعسفية التي مورست ضدهم.

1.5. فرنسة وتفكيك وحدة المجتمع الجزائري

إن سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الغابات الجزائرية أدت إلى انعكاسات خطيرة عرفها المجتمع الجزائري، كان أبرزها فرنسة الأراضي الجزائرية حيث تم سلب الجزائريين أراضيهم عن طريق إجبارهم على بيعها أو حجزها ومصادرتها منها مما أدى بهم إلى التحول من ملاك للأراضي للعمل على شكل خماسة وعمال أجراء لدى المعمرين وفي أراضي هي أصلا ملكهم بحثا عن قوت يومهم الذي سلب منهم بسبب مصادرة أراضيهم، هذا وقد أدت تلك القوانين التعسفية إلى تفتيت بنية القبيلة الجزائرية وتحويل القبيلة الكبيرة إلى مجموعة من الدواوير في إطار السياسة الاستعمارية "فرق تسد"[40].

إن الاستيلاء على أراضي الجزائريين ثم مطاردتهم نحو المناطق الجبلية كان له تأثير كبير على وحدة المجتمع الجزائري، حيث أدى ذلك إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر فتفتت إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها واخضاعها للبيع، ففقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصادر رزقهم وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له العون أعزلاً في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة.

ومن الأمثلة عن ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16فصيلة Fraction16، التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الامبراطوري الصادر في 16جوان 1866إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل كما أن مساحة الأرض الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدرة بـ 12.556هكتار وتضمن العيش لحوالي 2.385 ساكناً قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصاً[41].

وبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وخربت وحدته وأيضاً حققت بعداً سياسياً عن طريق سدها للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة إلى سلطات الاحتلال وبعدا اجتماعياً إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة وتفككت أواصرها[42].

2.5. انتشار الفقر و ظهور طبة العمال الأجراء

لقد كانت للسياسة الفرنسية اتجاه الغابات الجزائرية أثر بالغ في حياة سكان الأرياف، حيث انتشر الفقر في أوساط الجزائريين وذلك بدرجة أولى بسبب سلبهم أراضيهم الخصبة ومنعهم في الانتفاع بخيرات وثروات الغابات التي كانوا يقطنون بجوارها، فوجد الجزائريين أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية مما اضطرهم إلى النزوح نحو المدن ليجدوا أنفسهم عرضة للاستغلال البشع من طرف الكولون كعمال أجراء مقابل ثمن بخس، وبهذا حققت المستعمر هدفين الأول هو توسيع نفوذ المعمرين وتقوية سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر والثاني بكسب يد عاملة بأقل الأثمان[43].

إن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الاستعمارية في حق الغابات الجزائرية كان لها الأثر البالغ في الجزائريين، حيث عمدت فرنسا إلى إصدار مجموعة من القوانين في هذا المجال، وذلك سعيا منها إلى تطويق الجزائريين الذين كانوا يعتمدون عليها في الكثير من جوانب حياتهم، حيث عملت فرنسا على منعهم من استغلال هذه الغابات وفي المقابل منحت العديد من الامتيازات للمعمرين في مجال استغلالها لصالحهم واستغلالها في صناعتهم خاصة مادة الفلين والتي كانت أحد أكثر التجارات الغابية نجاحا في ذلك العصر[44].

6. خاتمة

عمدت السلطات الاستعمارية بشتى الطرق إلى السيطرة على الجزائر منذ بداية الاحتلال سنة 1830، فبدأت محاولاتها بالسيطرة على الممتلكات الوقفية لتنتقل بعد ذلك إلى ممتلكات الجزائريين، سعيا منها إلى اخضاعهم تحت سيطرتها، ولم تسلم الغابات الجزائرية من أطماع فرنسا الاستعمارية، خاصة بعد معرفتها بأهميتها في حياة الفرد الجزائري، حيث كانت توفر لهم حوالي ثلثي حاجاتهم اليومية من خشب وفواكه وحطب وأعشاب طبية وكذلك كانت مرعى لمواشيهم في فترات الجفاف والصيف.

لقد كنت الغابات الجزائرية توفر للإدارة الاستعمارية أرباح بأضعاف ما توفره الغابات في فرنسا، خاصة مع التنوع الطبيعي الذي تشتهر به الجزائر، لذلك استعملت فرنسا كل الوسائل للاستيلاء على تلك الثروة الطبيعية الهائلة، حيث اعتبر العديد من المؤرخين أن الاستيلاء على هذه الثورة كان أحد أهم الأسباب التي ساهمت إلى إخضاع الجزائريين وتحويلهم من ملكية الأرض

نحو البحث عن لمقمة العيش لدى المعمرين، فتوجب عليهم التحول من ملاك للأراضي إلى عمال كخمَّاسة أو بأجور زهيدة لا تكاد تكفيهم لسد قوت يومهم.

7.الهوامش

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، (د.ب.ن.)، (د.س.ن.)، ص. 161.

[2] Louis de Badicour, La Colonisation de l'Algérie ses éléments, Challamel ainé librairie, Paris, p. 52.

[3] تجدر الإشارة في هذه النقطة أن مساحة الغابات في الجزائر لم تكن ثابتة منذ بداية توسع الاحتلال الفرنسي في الجزائر إلى غاية الاستقلال، حيث نجد أنها ازدادت بتوسع الاحتلال الفرنسي في المناطق الداخلية، كما نلاحظ أيضا تناقصها في بعض الفترات وذلك راجع لعدة عوامل كان أهمها الحرائق التي نشبت في العديد من مناطق الجزائر خاصة في الفترة ما بين 1854 و1885 وكذلك بزيادة الاستغلال الاستعماري لبعض الغابات.

[4] Henri Lefebvre, Les Forets de l'Algérie, GIRALT imprimeur, Alger, 1900, p. 1.

[5] Schawaerslé, carte indicative de ressource forestière de l'Algérie, mars 1847.

[6] Hafiza Tatar, Production forestière, exploitation et valorisation en Algérie, foret méditerranéenne, T. XXXIII, N° 4, décembre, 2012, P. 362.

[7] Ministre de la Guerre, Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1846- 1847 – 1848-1849, imprimerie nationale, Paris, 1851, P. 438.

[8] GGA, Chênes liège, notices sur les forêts domaniales de l'Algérie, GIRALT, Alger, p. 2.

[9] Ibid, P. 3.

[10] GGA, Les forêts de cèdre, GIRALT, Alger, 1894. P. 4.

[11] تمت مقارنتها بمثيلتها في لبنان لأنها مشهورة بهذا النوع من الأشجار وأكبر دليل على ذلك هو اعتماد شجرة الأَرز كرمز للدولة ويتضح ذلك جليا في العلم اللبناني.

[12] H. marc, Notes sur les forêts de l'Algérie, librairie LAROSE, Paris, 1930, P. 8.

[13] Charrier, l'Alfa des hauts plateaux de l'Algérie, 2eme ed, imprimerie typographique et lithographique BOUYER, Alger, 1873, p. 08.

[14] Charles R. AGERON, Les Algériens musulmans et la France (1871-1919). T02, 1968, P. 782.

[15] Iibd, p. 783.

[16] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900- 1954،تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 148.

[17] Jules cambon, Le Gouvernement General de l'Algérie 1891-1897, Paris, 1918, p. 47.

[18] Djilali sari, Le problème forestier dans l'Ouarsenis durant la période coloniale, majallat El-Tarikh, centre national d'études historiques, Alger, 1975, p. 70.

[19] G.G.A, statistique générale de l'Algérie , années 1882-1884, imprimerie de l'association ouvrière, Alger, p. 156.

[20] Georges Graviaus, les incendies des forets en Algérie, leurs causes vraies, challamel Edition, paris, 1866, p 34.

[21] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين الجزائريين من أراضيهم 1830-1962،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010 ص. 114.

[22] بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010،ص. 106.

[23]Andrenoushi, enquete sur le niveau de vie des population rurales

[24]بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 25.

[25] Maurice Pouyanne, rapport sur l application du système torrens en Tunisie et en Algérie, Imprimerie Administrative et commerciale Victor Heintz, Alger, 1903, p 3

[26]الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 145

[27] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 146.

[28]Boutilly, p87

[29]GGA, bulletin officielles, 1874, 9 450

[30]Bulletin officielle, p 450

[31]Bulletin officielle, p 45

[32]هذا وقد تضاعف الغرامات بالنسبة للمناطق الغابية التي فيها اشجار يقل عمرها عن 5 سنوات أو في حالة هلاك ثروة حيوانية نتيجة تلك الحراق.

[33] Bulletin officielle, p 45

[34] Bulletin officielle, p 451

[35] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 214.

[36] المرجع نفسه، ص 214

[37] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص 23

[38] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 23

[39] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص 34

[40] بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008،ص 28. 29.

[41] بن داهة عدة، المرجع السابق، ص. 13.

[42] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص. 106.

[43] بن داهة عدة، المرجع السابق، ص. 13، 18.

[44] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص. 118.